الكتاب الرابع عشر

أصول الفقه الإسلامي

منهج بحث ومعرفة أ.د. طه جابر العلواني

تحليل وعرض أ. أمينة محمود

باحثة ماجستير في الفلسفة الإسلامية

التعريف بالمؤلف:

يتجاوز د. طه جابر العلواني إطار التعريف والوصف للقراء، فهو من أشهر مفكري العصر الإسلاميين، ورائد من رواد مدرسة إسلامية المعرفة، ومشروعه الفكري يتسم بالإبداع والتجديد والمنهجية المنضبطة وشمول الرؤية وتعدد جوانب وموضوعات كتبه ودراساته، مع الغزارة في الإنتاج، وفعالية ونشاط دائبين في المشاركة في دوائر البحث العلمي الإسلامي في أنحاء العالم المختلفة.

ولد الدكتور طه جابر العلواني في مدينة الفلوجة في العراق في عام ١٩٣٥وبدأ الدراسة في كتاتيب الفلوجة ثم تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة الفلوجة حيث كان التعليم الديني شديد التزمت، وكان شيخه يحرم أغلب مظاهر الحياة ويعتبرها كفرًا أو تقليدًا للكفار.

ثم تلقى تعليمًا دينيًا أكثر انفتاحًا في بغداد مما جعله يعيد النظر في الكثير من الأمور التي تعلمها سابقًا في الفلوجة.

انتقل إلى القاهرة وحصل على شهادة الثانوية الأزهرية في عام ١٩٥٣، ثم الليسانس من كلية الشريعة والقانون في جامعة الأزهر عام ١٩٥٩، ثم شهادة الماجستير من نفس الكلية بجامعة الأزهر في ١٩٦٨ ثم الدكتوراه في تخصص أصول الفقه في ١٩٧٣ من ذات الكلية الأزهرية.

وعن تكونه العلمي الأصيل في الأزهر يقول: «هنا بدأت أتعلم من أساتذة الأزهر وشيوخه تفسير كل ما كان يقلقني مما تعلمته في العراق؛ فتعلمت كيف تنشأ المذاهب والمقولات الفقهية باعتبارها فهمًا بشريًا للشريعة، وليست الشريعة نفسها، وأثر البيئة الثقافية فيها، وأثر شخصية الفقيه وتكوينه العقلي والنفسي في فتواه وآرائه، والفرق بين القديم البغدادي لدى الشافعي والجديد المصري، وكيف غيَّر هذا الإمام الجليل مذهبه العراقي القديم- إلا في مسائل معدودات- واستبدله بفقهه المصري الجديد فأفادني ذلك إلى يومي هذا، أفادني اعتدالًا ورؤية وبصيرة أحمد الله عليها، وفي تلك المرحلة التي كان فيها الأزهر مثابة للأمة الإسلامية وآخر تجسد تعليمي مؤسسي لها تعلمت الانتماء إلى الأمة الإسلامية كلها دون تمييز، فقررت الاستمرار في الأزهر إلى أن تخرجت فيه ونلت جميع شهاداتي من الثانوية وحتى الدكتوراه» .

عمل في الخطابة والإمامة في بغداد من ١٩٥٣- ١٩٦٩

عمل في التدريس الجامعي في بغداد من ١٩٦٤- ١٩٧٩

اشتغل بالتدريس الجامعي في المملكة السعودية من ١٩٧٥- ١٩٨٤

شارك في عام ١٩٨١ في تأسيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي هاجر إليها في ١٩٨٣

يرأس جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية -والتي صارت جامعة قرطبة من عام ٢٠٠٢- منذ عام ١٩٩٦ حتى الآن.

رأس المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية وكندا من ١٩٨٨- ٢٠٠٥، وكان رئيسًا لتحرير مجلة إسلامية المعرفة الصادرة عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي من ٢٠٠٢- ٢٠٠٧.

من أهم مؤلفاته: كتاب «المحصول في علم أصول الفقه» للإمام فخر الدين الرازي، وقد حققه في ستة مجلدات، ١٩٧٩،الاجتهاد والتقليد في الإسلام١٩٧٩،أدب الاختلاف في الإسلام ١٩٨٤،إسلامية المعرفة بين الأمس واليوم ١٩٩٦،التعددية أصول ومراجعات بين الاستتباع والإبداع ١٩٩٦، حاكمية القرآن ١٩٩٦،الأزمة الفكرية ومناهج التغيير الآفاق والمنطلقات ١٩٩٦،الجمع بين القراءتين ١٩٩٦،إصلاح الفكر الإسلامي: مدخل إلى نظم الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر ٢٠٠١،مقاصد الشريعة ٢٠٠١،مقدمة في إسلامية المعرفة٢٠٠١،الخصوصية والعالمية في الفكر الإسلامي المعاصر ٢٠٠٣،التوحيد والتزكية والعمران ٢٠٠٣،نحو منهجية معرفية قرآنية ٢٠٠٤،نحو موقف قرآني من النسخ ٢٠٠٧،الوحدة البنائية للقرآن المجيد ٢٠٠٨،نحو التجديد والاجتهاد، جزآن ٢٠٠٨،مفاهيم محورية في المنهج والمنهجية ٢٠٠٩،نحو إعادة بناء علوم الأمة الشرعية والاجتماعية، معالم في المنهج القرآني ٢٠١٠،ابن رشد الحفيد الفقيه والفيلسوف ٢٠١٠،الإمام فخر الدين الرازي ومصنفاته ٢٠١٠.

سنعرض لكتاب د. طه جابر العلواني «أصول الفقه الإسلامي منهج بحث ومعرفة» بالاعتماد على الطبعة الثانية الصادرة في ١٩٩٥ عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وكانت الأولى قد صدرت في ١٩٨٨، وسينقسم العرض إلى ثلاثة عناصر رئيسية كما يلي:

أولاً: الكتاب وإشكالية المنهج:

العنوان الفرعي للكتاب «منهج بحث ومعرفة» بعد العنوان الرئيسي «أصول الفقه الإسلامي» يعد أول دافع يثير المتلقي للتعامل مع هذا الكتاب، فالغالب عند القارئ الباحث عن التعرف على ماهية علم ما وحقيقته أنه يبحث عن الموضوعات الرئيسية في هذا العلم، وفي حال أصول الفقه فالمتوقع عند قراءة كتاب تعريفي به أن نجد مباحث الكتاب تتناول أصول الفقه أو مصادر التشريع مرتبة ترتيبًا أولويًا

حسب أهميتها فتبدأ بالقرآن الكريم ثم السنة النبوية ثم الإجماع فالقياس وقد تتطرق لمصادر أخرى ثانوية مثل الاستحسان والعرف وشرع من قبلنا. لكن العنوان الفرعي للكتاب يقول إننا بإزاء تعريف مختلف لعلم أصول الفقه، وهذا يمثل أول مقاربة منهجية للتعامل مع الكتاب، مقاربة تدعو لقراءة هذا العلم بنظرة جديدة مختلفة عن النظرة السائدة والاعتبارات المسيطرة، والسائد أن هذا العلم علم شرعي نقلي، وسنجد في مجال تصنيف العلوم التراثية أن هناك تصنيفًا لها إلى علوم دينية نقلية تقوم على النقل أو السماع وهي علوم القرآن والحديث والفقه وأصوله، وعلوم عقلية هي علوم الفلسفة والمنطق.. ونقول من جانبنا بأن أساس التصنيف خاطئ لأن العلم أي علم في صفته المطلقة يقوم على نظر العقل وإعمال الفكر الإنساني في مادة العلم، فمثلًا علوم القرآن هي علوم عقلية حتى لو كانت مادتها هي النصوص النقلية.

ويعد الالتفات إلى الطبيعة المنهجية لعلم أصول الفقه واعتباره منهج بحث ومعرفة في جوهره من مكتسبات التطورات الحديثة والمعاصرة في الفكر الإسلامي، وكتابنا هذا يمثل إسهام مدرسة إسلامية المعرفة في الاهتمام بأصول الفقه كعلم منهجي، لكن أصول الفقه يتجاوز الاهتمام به هذه المدرسة، وسنتعرض في آخر العرض إلى مدرسة أخرى جعلت هذا العلم بؤرتها التنظيرية والبحثية وهي المدرسة الفلسفية الإسلامية الحديثة ومؤسسها مصطفى عبد الرازق.

كما أن هذا العنوان الفرعي يقوم على التنكير، والتنكير في اللغة من دلالاته العمومية، فهل مقصود العنوان عمومية المنهج؟ وهل يريد د. العلواني تعميم المنهج الأصولي ليتعدى مجرد التطبيق والاستخدام في المجال الفقهي إلى مجالات علمية أخرى؟ الإجابة موجودة في ثنايا مقدمته للكتاب حيث يشير إلى عدة أمور: - أولها- كتابته لهذا البحث (الكتاب) في إطار الاهتمام بأزمة المنهج:

- أصول الفقه باعتباره منهج بحث يتعلق بالظاهرة الفقهية وهي ظاهرة

إنسانية اجتماعية وإن كان لها خصوصية

- يأتي هذا في إطار أوسع وهو الاهتمام بالبحث عن مناهج إسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

والأمور الثلاثة السابقة لا يمكن فهمها إلا في إطار أوسع هو إطار مدرسة إسلامية المعرفة والذي يمثل العلواني أحد مؤسسيها ومنظريها. يرى العلواني أن أزمة الأمة في المقام الأول هي أزمة فكر وتتجلى هذه الأزمة في مظاهر أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية، وعليه فإن إصلاح الفكر هو أساس الخروج من التخلف الحضاري والانطلاق نحو العالمية الإسلامية الثانية، وتمثل إسلامية المعرفة المشروع الأساسي لإصلاح الفكر وإحداث هذه الانطلاقة الإسلامية، والمشروع له عدة محاور ومرتكزات، منها المحور المنهجي، والمنهج يقصد به هنا مجموعة الضوابط والشروط والموجبات اللازمة لضبط حركة الفكر الإسلامي، والضرورية لتوجيه العقل المسلم في إنتاجه للفكر المتفق مع غايات الإسلام ومقاصده. ومجالات تطبيق إسلامية المعرفة هي مجالات العلوم المختلفة النقلية، والحديثة المنقسمة إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم الطبيعية. وبالنسبة إلى العلوم النقلية التراثية فإن أسلمة المعرفة فيها تعني إجراء «مراجعات نقدية» عليها للكشف عن مدى ارتباطها بالكتاب والسنة في إطار فهمنا المعاصر لهما. وهذا التعامل النقدي مع التراث هو الموقف العلمي الصحيح بعيدًا عن الموقف الإقصائي العلماني للتراث، وبعيدًا أيضًا عن الموقف الماضوي المتبني تمامًا له، وبالمثل مختلف مع الموقف الانتقائي للتراث وهو موقف عشوائي غير علمي. أما أسلمة العلوم في مجال العلوم الحديثة الإنسانية والاجتماعية فيرتكز إلى أن المعارف الإنسانية والاجتماعية هي معارف قرآنية، فالقرآن الكريم يتحدث عن الإنسان والإنسانية والأسرة والمجتمع والشعوب والقبائل والعمران ونشأة الأمم وانهيارها، لذا فالأولى بهذه العلوم أن

تستوحي المبادئ الإسلامية كغايات ومقاصد وأيضا كمفاهيم وآليات منهجية. وبالعودة إلى موضوعنا الحالي سنجد أن هذه الدراسة لدكتور علواني ذات طبيعة مزدوجة؛ فهي من جهة تتعامل مع علم أصول الفقه كأحد علوم التراث الخاضعة لعلم المراجعات، ومن جهة أخرى تولي هذا العلم بعناية واهتمام خاصين لأنه علم منهجي ويمثل منهجًا للبحث والمعرفة، ويمكن استلهامه في إطار تطوير مناهج بحثية حديثة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. من الجهة الأولى يحدد د. علواني في الصفحات الأخيرة من الكتاب هدفه الرئيسي من المراجعة النقدية لهذا العلم بإعادة «هذا العلم إلى وضعه الصحيح بين العلوم الإسلامية وتحويله إلى منهج بحث في الأدلة الشرعية لنستفيد منها أحكامًا ومعالجات وحلولًا لسائر قضايانا المعاصرة لتبسط عليها حاكمية الشرع لا سواه» ويتحقق ذلك بالوسائل الآتية: ١- تخليص هذا العلم من المباحث التي لا يحتاجها الفقيه الأصولي مثل «حكم الأشياء قبل الشرع» و «شكر المنعم» و «حاكمية الشرع»، وأيضًا المباحث المتنازع عليها مثل القراءات الشاذة وعربية جمع القرآن، وحسم مسألة النزاع الطويل في خبر الواحد وذلك باعتباره مصدرًا للأحكام في حال استيفائه شروط التصحيح، وإعادة النظر في سائر الشروط الأخرى والتي كانت محلًا للنزاع، وموضعا لشغل الدارسين عما هو أهم.

٢- الاهتمام بالدراسة اللغوية الفقهية للأساليب العربية اللغوية في عصر الرسالة وتطوراتها فيما بعد وذلك كأحد وسائل الفهم الصحيح للنصوص.

٣- إعطاء الأصول الاجتهادية كالقياس والاستحسان والمصلحة عناية خاصة وتنميتها لدي الباحثين في الفقه وأصوله.

٤- الاهتمام بمقاصد الشريعة وتنمية دراساتها ووضع قواعد وضوابط لها.

٥- الاهتمام بالمجامع العلمية الفقهية كبديل عن المجتهد المطلق والذي يصعب وجوده حاليًا، ولابد أن تجمع هذه المجامع بين العلماء المتخصصين في المجالات

المختلفة -مع معرفتهم التامة بالأصول العامة للشريعة- والفقهاء من أعلى مستوى.

٦- معرفة فقه الصحابة والتابعين، ليس بغرض مجرد معرفة آرائهم وفتاويهم الجزئية وإنما لاستخلاص قواعدهم التي استنبطوا منها هذه الآراء والفتاوى، وذلك للاستفادة في الاستجابة التشريعية لمتطلبات المجتمع الإسلامي المعاصر.

وبالنظر في مجمل هذه الإجراءات المطلوبة نرى أن جوهرها جميعًا يركز على الاهتمام بالجوانب الاجتهادية وتنميتها في أصول الفقه وإغفال المسائل والقضايا الخلافية والتي لا طائل من ورائها، والاجتهاد هو لب المنهج الأصولي، فتطوير علم أصول الفقه كما يراد عند العلواني هو تطوير له في جانبه المنهجي وتغليبه على باقي الجوانب.

أما من الجهة الثانية الخاصة باستلهام أصول الفقه في إطار غاية إيجاد مناهج بحثية إسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية المعاصرة نجده يصرح به في المقدمة فيقول «وحين أعد هذا البحث كان يمثل- في نظري- مقدمة لبحث موسع أو لعدة بحوث ودراسات تعالج أزمة أو إشكالية المنهج الراهنة، أو تقدم منهجًا بديلًا عن مناهج البحث المأزومة توظف فيها الخبرة الفكرية الإسلامية والتراث الإسلامي بشكل مناسب، خاصة وأن أصول الفقه باعتباره منهج بحث ومعرفة مختص بالظاهرة الفقهية، وهي إنسانية أو اجتماعية على أية حال، ولكنها تحمل خصوصية لا يمكن تجاهلها..» ويوضح الأمر أكثر فيقول «إن الفرق بين الظاهرة الفقهية اختصت أو عمت مع الظاهرة الاجتماعية لا يخفى ومع ذلك فإن دراسة أصول الفقه وتحليل جوانبه المختلفة والعناصر الأساسية التي يتألف منها مفيدة جدًا لمناهج دراسة الظواهر الاجتماعية والكشف عن العلاقة بين الاثنين هام ومفيد جدًا» ويضع د. العلواني المسألة في نطاقها الأوسع الخاص بإسلامية المعرفة فيقول «ومن هنا فإن موضوع العلاقة بين أصول الفقه ودراسة الظاهرة الاجتماعية، أو بينه

وبين العلوم الاجتماعية أمر لم يكتب فيه ولم يميز إلا مؤخرًا في إطار محاولات بعض المعرفيين المسلمين إيجاد بدائل إسلامية، خاصة في إطار العلوم والمناهج التي تعاني من إشكاليات كبرى لطالما تنادى العلماء والمتخصصون إلى البحث فيها دون أن يأتوا بحلول لتلك الإشكاليات. ومع ذلك فإن صاحب هذا البحث يرى أن أصول الفقه بقراءة إسلامية واعية مستلهمة توجهات «منهجية القرآن المعرفية» يستطيع أن يقدم مؤشرات هامة على طريق معالجة إشكالية المنهج».

ثانيًا: استخدام منهج تاريخي رؤيوي:

يستخدم د. العلواني المنهج التاريخي كمنهج رئيسي في مباحث الكتاب حيث يعرض لنشأة وتطور علم أصول الفقه تاريخيًا، لكن التاريخية هنا ليست مجرد سرد معلومات وتدوين معارف، بل هي تاريخية موجهة برؤية معينة، رؤية تسعى لإبراز منهجية هذا العلم منذ بذوره وإرهاصاته مع الرسول والصحابة والتابعين وتطوره مع مدرستي الرأي والحديث، ثم تأسسه نظريًا وبلورته وصياغته علميًا مع الشافعي (١٥٠- ٢٠٤ هـ) ثم تطوراته فيما بعد الشافعي، ويشمل هذا العرض التاريخي الرؤيوي معظم أجزاء الكتاب، ونحن هنا سنتريث عند أهم المسائل المثارة في ثنايا هذا العرض التاريخي لإدراك فحواها وأهميتها مع إغفال التفاصيل الجزئية التي لا محل لها هنا في هذا العرض القصير.

١- الاجتهاد جوهر المنهج: إذا كان علم أصول الفقه الإسلامي منهج بحث ومعرفة فإن الاجتهاد يمثل جوهر هذا المنهج، والاجتهاد على وزن افتعال من جهد يجهد إذا تعب..وهو بذل المجهود في إدراك المقصود ونيله وفي عُرْف الفقهاء هو استفراغ الفقيه الوسع بحيث يحس من نفسه العجز عن المزيد عليه وذلك لتحصيل ظن بحكم شرعي. فالاجتهاد مجهود عقلي ونظر فكري يقوم على التدقيق الشديد والتمحيص، وقد استخدم الشافعي مصطلحات الاجتهاد والرأي والقياس بنفس

المعاني، وهو نفس ما سيفعله مصطفى عبد الرازق حديثًا (١٨٨٥- ١٩٤٧). وننوه بأن د. العلواني لم يصرح هنا بأن الاجتهاد أو الرأي أو القياس يمثل لب أصول الفقه كمنهج للبحث والمعرفة، لكن هذا من المسائل المستبطنة عند الأصوليين عمومًا في عصرنا الحديث، وقد تجاوز العلواني إثبات ما هو مثبوت ومعروف إلى تتبع كيفية تطور الاجتهاد في أطواره المختلفة إلى استقراره الكامل مع الشافعي، فدراسة الاجتهاد هي دراسة للمنهج الأصولي نفسه في نشأته التاريخية.

٢- اجتهاد الرسول: هذه مسألة خلافية بين علماء المسلمين، والقدماء غالبًا ينكرون اجتهاد الرسول ﷺ، وخير من عبر عن هذا ابن خلدون والذي يرفض ذلك بحجة أنه مبلغ فقط ولم يكن له أن يجتهد برأيه. أما المعاصرون فيميلون إلى القول باجتهاد الرسول ومن أهم هؤلاء الدهلوي (ت ١٧٦٢م) والذي قال إن اجتهاد الرسول قد يكون بالاستنباط من النصوص وقد يكون بتوخي مقاصد وغايات الوحي، وهذا يمثل أكثر اجتهاده، ويذهب الدهلوي إلى أن اجتهاد الرسول بمثابة وحي لأن الله ﷻ عصمه من أن يتقرر رأيه على الخطأ. كذلك يُعَدّ مصطفى عبد الرازق من أهم المعاصرين الذين أفردوا أدلة نقلية كثيرة جدًا لإثبات اجتهاد الرسول باستخدام العلل والمصالح، ويعتبر ذلك أحد الأسس النقلية التي أسس عليها مصطفى عبد الرازق نظريته الفريدة في المنهج الأصولي والتي سنشير إليها في الفقرة الأخيرة من العرض. ومن خلال كتابنا هذا الذي نعرض له نرى أن د. العلواني من القائلين باجتهاد الرسول فيقول «وأما الاجتهاد فقد كان يقع من النبي ﷺ ومن أهل النظر من أصحابه رضوان الله عليهم» وعن حكمة هذا الاجتهاد الذي يقع من الرسول على الرغم من وجود الوحي يقول د. العلواني: «وأما الاجتهاد منه عليه الصلاة والسلام فهو سنة سنها ليبين لهم ولمن بعدهم مشروعية الاجتهاد، وأن عليهم وعلى من بعدهم من المسلمين أن يفزعوا إليه عندما

لا يجدون في الكتاب أو السنة دليلًا يدل على الحكم».

٣- اجتهاد الصحابة: يكاد يتفق أغلب العلماء قديمًا وحديثًا على أن الصحابة اجتهدوا وقاسوا وعللوا في حياة الرسول ﷺ. ويمثل فقه الصحابة ثروة فقهية هامة عند الكثيرين ومنهم د. العلواني الذي ألمحنا فيما سبق إلى دعوته للاهتمام بفقه الصحابة وخاصة الخلفاء الراشدين وفقه التابعين ووضع مزيد من الدراسات عنه كأحد وسائل تطوير التشريع للمجتمع الإسلامي المعاصر. وأهمية فقه الصحابة يرجع إلى أن «القرآن العظيم كان كثيرًا ما ينزل موافقًا لاجتهاداتهم، ويوافقهم عليها رسول الله ﷺ، ذلك أن صحبتهم لرسول الله ﷺ أتاحت لهم من الاطلاع على مقاصد الشارع الحكيم والإدراك لأسرار التشريع والمعرفة بمعاني النصوص ما لم يتح لسواهم ممن جاء بعدهم». ويفرد د. العلواني الفصل الثاني لفقه كبار الصحابة بعد وفاة الرسول ﷺ مبينًا الأصول التي اتبعوها في اجتهادهم، ففي عصر أبي بكر الصديق ﷺ كان هناك توسع في الأخذ بالقياس في الوقائع التي لا نص فيها من غير إنكار أحد من الصحابة، أما اجتهاد عمر بن الخطاب ﷺ ففيه طرق استنباط واضحة من التعليل بالمصلحة والأخذ بسد الذرائع ودفع المفاسد والسياسة الشرعية وإيقاف العمل ببعض الأحكام لزوال عللها أو لفقدان بعض شرائط تطبيقها. أما اجتهاد علي بن أبي طالب ﷺ فقد قام على القياس والاستحسان والاستصلاح والاستصحاب. ثم يتابع د. العلواني التطور التاريخي للاجتهاد المنهجي عند التابعين ومدرستي الرأي والحديث ثم عند الشافعي ثم فيما بعد الشافعي، ولن نقف عند هذه العناصر لأننا كما ذكرنا من قبل نتريث هنا عند أهم المسائل بعيدًا عن التفاصيل والجزئيات، وقد تناولنا ثلاث مسائل وقبل الانتهاء من آخرها وهي مسألة اجتهاد الصحابة نشير إلى أمر هام ورأي يقول إن الصحابة لم يجتهدوا إلا بعد وفاة الرسول ﷺ، ويقول بهذا الرأي ابن خلدون قديمًا، كما يقول

به بعض المستشرقين حديثًا، ورغم أن هذه المسألة ليست مثارة أصلاً في كتاب د. العلواني والذي أثبت إيجابيًا اجتهاد الصحابة منذ البدء في حياة الرسول فنحن نرد على ابن خلدون ومن يذهب مذهبه ردين، أولهما مستقى من كلام د. العلواني نفسه والذي أثبت فيه اجتهاد الرسول واجتهاد الصحابة في نفس الوقت وحكمة ذلك، وقد أوردنا هذا القول سابقًا ولا بأس هنا من تكراره «وأما الاجتهاد منه عليه الصلاة السلام فهو سنة ليبين لهم ولمن بعدهم مشروعية الاجتهاد، وأن عليهم وعلى من بعدهم من المسلمين أن يفزعوا إليه عندما لا يجدون في الكتاب أو السنة دليلًا يدل على الحكم. وربما لتأكيد هذا المعنى وترسيخه كان عليه الصلاة والسلام يأمر بعض أصحابه بالاجتهاد في بعض المسائل بمحضر منه ﷺ فيصوِّب المصيب ويُخطِّئ المخطئ».

والرد الثاني على ابن خلدون نتساءل فيه كيف يجتهد الصحابة ولا يجتهد الرسول والذي هو القدوة الكاملة والمثل للصحابة وعامة المسلمين؟ وكيف يستطيع الصحابة الاجتهاد بعد وفاة الرسول فجأة وهم لم يعتادوا على ذلك في حياته ؟ اجتهاد الرسول واجتهاد الصحابة في حياته مسألة تربوية وإعداد تدريبي منظم للصحابة وللمسلمين فيما بعد، فما أيسر أن يأتي الوحي بحلول وإجابات لكل الأقضية والتساؤلات والمشكلات لكن الأمر يتجاوز ذلك إلى تربية المسلمين وإعدادهم للمستقبل حيث اكتمال الرسالة وانقطاع الوحي ومواجهة مشكلات وتعقيدات جديدة عليهم مواجهتها بمفردهم، عندئذ ستكون عدتهم الاجتهادية التي اكتسبوها بمصاحبتهم للرسول ﷺ خير معين لهم بعد القرآن الكريم وسنة الرسول.

ثالثًا: أمور جزئية ذات صلة:

نتناول هنا أمورًا جزئية وردت في الكتاب ونود التعرض لها لأهميتها، ونبدأ بإشارة د. العلواني أكثر من مرة لموضوع المقاصد والغايات في الشريعة الإسلامية

وقد جعل دراسة المقاصد أحد وسائل تطوير علم أصول الفقه كما ذكرنا سابقًا، كما ينوه بما أنجزه الشاطبي (المتوفي ٧٩٠ هـ) في كتابه «الموافقات» حيث اعتبر الاجتهاد عملية فكرية تقوم على أساسين، أولهما المعرفة التامة بأساليب اللغة العربية وقواعدها، وترك الشاطبي هذا النوع من الاجتهاد للأصوليين واللغويين، والأساس الثاني المعرفة بمقاصد الشارع فيما شرع، وهو النوع الذي أبدع هو نفسه فيه فخصص كتابه للمقاصد بعد أن كان الكلام مبعثرًا عنها في ثنايا المؤلفات الأصولية السابقة. لكن الكتاب- كما يقول د. العلواني- لاقى من إهمال الباحثين ما لا يستحق مع أنه موجود ومطبوع، ويطالب القائمين على تدريس أصول الفقه بلفت أنظار الدارسين إليه خصوصًا الذين يدرسون مباحث القياس والتعليل والاجتهاد، كما ينوه إلى عناية الشيخين ابن عاشور وعلال الفاسي بالكتابة في مقاصد الشريعة في عصرنا الحديث. والحق أن هذا التنويه من د. العلواني ليس تنويهًا منفردًا جاء بصفة عرضية بل يعبر عن السياسة الثابتة للمعهد العالمي للفكر الإسلامي في الاهتمام بالجوانب المنهجية من التراث الإسلامي وبعثها من جديد في إطار الاهتمام الكلي للمعهد بإشكالية المنهج وتطوير مناهج إسلامية، والمعهد نفسه هو من نشر أهم المؤلفات الحديثة في علم المقاصد، وقد نندهش هنا لأن د. العلواني لم يشر على الإطلاق للكتاب العظيم للدكتور أحمد الريسوني عن نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي وهو الكتاب الذي أبرز فكر الشاطبي وحقق وجوده بقوة في حياتنا المعاصرة، وقد حظى بفرصة للنشر في المعهد، وتعليل ذلك بأن د. العلواني ألف كتابه هذا عن أصول الفقه الإسلامي وأصدره في طبعة أولى عام ١٩٨٨ م، أي قبل نشر كتاب الريسوني بعامين، ونحن في هذا العرض لكتاب د. العلواني نعتمد على الطبعة الثانية الصادرة في عام ١٩٩٥ ولم يتم تعديل في تلك الجزئية، كذلك نشر المعهد كتاب «المقاصد العامة للشريعة» للدكتور يوسف العالم في عام ١٩٩١م، ونشر أيضًا كتاب د. جمال الدين عطية «نحو تفعيل مقاصد الشريعة» في

عام٢٠٠١م، كذلك كتاب إسماعيل الحسني «نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور» في طبعة ثانية عام ٢٠٠٥م، ولا أعلم إذا كانت الطبعة الأولى لهذا الكتاب الصادرة عام ١٩٩٥م عن المعهد أيضًا أم لا. هذه التفاصيل نذكرها للدلالة على أن اهتمامات د. العلواني الفكرية تتبلور في التنظير كمفكر إسلامي، وتتجسد أيضًا في إسهامات واقعية من خلال مشروعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي والذي يمثل الشكل المؤسسي لمشروع إسلامية المعرفة، ومن المعروف بالطبع الدور الريادي للدكتور العلواني في هذا المشروع منذ البدء.

تبقى نقطة أخيرة وهي كيفية تناول علم أصول الفقه في العصر الحديث خارج مدرسة إسلامية المعرفة، يذكر د. العلواني في هذا الصدد أن الدراسات الأصولية الحديثة أخذت اتجاهين: أولهما كتابة المذكرات والمداخل والملخصات بطريقة عصرية بعد أن رأي الأساتذة عزوف طلابهم عن هذا العلم، ويرى د. العلواني أن هذه الدراسات لم تضف شيئًا إلى العلم لأنها مجرد إعادة كتابة لبعض مسائل العلم الموجودة من قبل. الثاني إنجاز رسائل جامعية في بعض مباحث أصول الفقه أو تحقيق بعض مخطوطاته، لكن هذه لا تزال تمثل جهودًا قاصرة عن إحداث تطوير لهذا العلم الذي وقف عند ما تركه أسلافنا في القرن السادس الهجري.

وما يقوله أستاذنا الدكتور العلواني حق فيما يتعلق بهذين النوعين من الدراسات، لكن هناك وجه آخر نود التعرض له هنا، وهو وجه أشار إليه د. العلواني في العبارة التالية «ولم نجد منذ القرن السادس الهجري حتى يومنا هذا كتبا عنيت بتقديم أصول الفقه على أنه منهج بحث للفقيه المسلم يعصم ذهنه من الخطأ في الاجتهاد الفقهي إلا إشارة عابرة وردت في كتاب الشيخ مصطفى عبد الرازق «تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية» وحاول بيانها وإيضاحها تلميذه د. النشار في كتابه مناهج البحث». هنا لا يسعني سوى التريث قليلًا وتوضيح بعض الأمور

والخاصة بالاعتراف بقيمة ومكانة مدرسة مصطفى عبد الرازق، وكما نشعر نحن حاليًا بتصدر مدرسة إسلامية المعرفة المناخ الفكري الإسلامي العام ومشروعاتها الرائدة والعظيمة في سبيل تحقيق العالمية الإسلامية الثانية فإن مدرسة مصطفى عبد الرازق (١٨٨٥- ١٩٤٧م) هي المتصدرة زمانيًا في الجانب المتعلق بوصل الفكر الإسلامي الحديث بمنابعه ومصادره في الفكر التراثي، وكان الشيخ مصطفى عبد الرازق تلميذًا مخلصًا لمحمد عبده فكان مفكرًا إصلاحيًا مثله، وقام بتأسيس دراسات الفلسفة الإسلامية في الجامعة المصرية بعد منتصف العقد العشريني من القرن السابق، واستطاع الشيخ مصطفى عبد الرازق بموقعه الأكاديمي تأسيس أقوى مدرسة أكاديمية إسلامية في العصر الحديث فكان له عشرات التلاميذ والذين انتشروا في الجامعات المصرية والعربية محققين أكبر الإنجازات في تقديم الفكر الفلسفي الإسلامي في صورة حديثة في جوانب علم الكلام والتصوف الإسلامي والفلسفة المشائية، وجوانب أخرى تربوية ونفسية. وقام بتأسيس هذه المدرسة فكريًا بالأحرى على نظرية للشيخ مصطفى عبد الرازق جديدة كل الجدة ولم يسبقه أحد إليها على الإطلاق على مدى تاريخ الفكر الإسلامي، وفحوى النظرية أن الإبداع الفلسفي الحقيقي للمسلمين تمثل في إبداع أصول الفقه كعلم منهجي يقدم أنساقًا من مناهج البحث العامة في العلوم. وبالطبع فإن النظرية تفهم في الإطار القديم الذي كان يوحد بين العلم والفلسفة، وقد ذكر عبد الرازق مفهوم النظرية في سطور قليلة في كتابه المشار إليه «تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية» لكن تأصيل النظرية والتدليل عليها يأخذ حجم الكتاب كله، وقد أصل لها في العقل العربي نفسه قبل الإسلام وهو عقل عملي يسعى إلى حل مشكلات الواقع- ويختلف في ذلك عن العقل اليوناني التجريدي- ثم أصل لها في الإسلام نفسه حيث حرَّم القرآن الكريم الجدل في العقائد ونهي عنها بينما شجَّع على التفكير العملي وشجع

على الاجتهاد في جزئيات الحياة وتفاصيلها، والرسول نفسه كان مجتهدًا كبيرًا حسب نظرية عبد الرازق، كما أن الصحابة كان لهم دور كبير في التشريع حيث مارسوا الاجتهاد والرأي والقياس- وكلها ذات معنى واحد عند عبد الرازق- بتشجيع من القرآن وإقرار من الرسول. بعد ذلك يستعرض عبد الرازق أطوار تطور هذا التفكير العملي الاجتهادي حتى اكتماله في منهج أصولي كامل عند الشافعي، وفي ثنايا هذا العرض التاريخي يتعرض عبد الرازق بالتفنيد لكل الآراء الاستشراقية التي تحاول إرجاع الفقه الإسلامي إلى مصادر رومانية أو يهودية، ويقدم بمنهجه التحليلي النقدي ما يثبت بما لا يدع مجالًا للشك النشأة الإسلامية الخالصة لعلم الفقه ولأصوله، وأن المؤثرات الأجنبية لم تنفذ إلى أصول الفقه إلا في القرن الخامس الهجري. هذه النظرية لاقت رواجًا عظيمًا في دوائر البحث الفلسفي الأكاديمي واستطاع علي سامي النشار (١٩١٧- ١٩٨٠) التلميذ المخلص لعبد الرازق دفع نظرية أستاذه إلى الأمام بكتابه الفريد «مناهج البحث عند مفكري الإسلام» في ١٩٤٧ وهو الكتاب الذي يعرض لأول مرة في العصر الحديث كيف تبلور المنهج الأصولي كمنهج علمي إسلامي معبرًا عن الروح الإسلامية وإبداعها، وكيف نقد العلماء المسلمون المنطق الأرسطي نقدًا عنيفًا حتى وصل الأمر بابن تيمية إلى هدم هذا المنطق ونسف أسسه الصورية وشروطه المستحيلة ونتائجه المكررة سابقًا في مقدماته سابقًا بذلك فلاسفة أوروبا وعلمائها المحدثين بعدة قرون.

وقد انتهت هذه المدرسة الآن إلى د. حسن حنفي أستاذ الفلسفة المعاصر (ولد في ١٩٣٥) والذي قدم محاولة لإعادة بناء علم أصول الفقه في عام ٢٠٠٤ في كتاب تحت عنوان «من النص إلى الواقع» في جزأين، لكننا لن نتعرض هنا لتقييم هذه المحاولة ولا لتقييم مدى وفاء حسن حنفي لأهداف مدرسة مصطفى عبد الرازق لأن هذا مما يخرج عن عرضنا.

كان ذلك مجرد تنويه إجلالًا منا لكل أساتذتنا العظام الذين نتعلم منهم، الذين ماتوا لكنهم أحياء بفكرهم وعلى رأسهم أستاذنا الجليل مصطفى عبد الرازق، والذين يعيشون معنا- ونسأل الله لهم دوام الصحة والعافية- وعلى رأسهم أستاذنا العظيم د. طه جابر العلواني.

*****

obeikan.com